

صفحة الدراسات في «البناء»، أنشئت لتكون مساحة للباحث العلمية المتعلقة بشتى المواضيع ذات الصلة في قضايا الأمة والعالم العربي. وهي إذ تتسع لمثل هذه الدراسات تبقى مجالاً مفتوحاً للحوار وطرح الإشكاليات الفكرية

والسياسية وغيرها، تنشيطاً لدور الثقافة في الصيرورة الاجتماعية. علماً أن الآراء التي ترد على مساحة الصفحة تعبر عن رأي أصحابها وليست بالضرورة مطابقة لقناعات الصحيفة. إلا أنه انطلاقاً من القناعة الراسخة بضرورة خلق حوار فكري حول القضايا والإشكاليات كافة وما

أكثرها، والتي تفرض نفسها على صاحب القرار والمتقف وقادة الرأي والمواطن في أي موقع كان، كانت صفحة الدراسات في «البناء» هي الترجمة العملية لهذه القناعة. آمليين أن تشكل هذه الصفحة مساحة فكرية. سياسية تعنى بعموم الوطن والمواطن، تدرس الحاضر لترسم المستقبل.

جامعة الدول العربية.. جامعة أنظمة أم جامعة شعوب

حينما أسست الجامعة العربية في نيسان عام 1945، ظنّ العالم العربي أن ثمة مؤسسة إقليمية عربية قد أسست لتكون الإطار الجامع للدول العربية كافة، والإمكانات العربية كافة. إلا أن التجربة التاريخية لهذه الجامعة أثبتت فساد هذا الإطار وعجزه عن تحقيق أي هدف من الأهداف الموضوعة له. فهو لم يسجل نقطة نجاح واحدة، وعلى مدار العقود الطويلة الفاصلة بين تاريخ تأسيس الجامعة حتى الساعة. لم ينجح في كبح جماح «إسرائيل» في اعتداءاتها على الأراضي والمياه والحقوق العربية، كما لم ينجح هذا الإطار أيضاً في حل أي من الخلافات التي وقعت بين الدول العربية، إضافة إلى عجزها الفاضح عن تطبيق كل الاتفاقات والبروتوكولات التي وقعتها، وخصوصاً ما تعلق منها بالدفاع العربي المشترك.

أنشئت الجامعة بالأساس لتكون جامعة دول، لا جامعة شعوب ولهذا مدلوله العميق في الفشل الفاضح الذي لازم الجامعة عبر تاريخها. جامعة دول لا تتخذ قراراتها إلا بالإجماع، في وقت يتوزع العالم العربي على محاور إقليمية ودولية تجعل الوصول إلى الإجماع أمراً مستحيل.

إننا نرى ضرورة وضع ملف كامل حول الجامعة تستنكب به أقلاماً عديدة تشرح وضع الجامعة وإظهار أسباب فشلها، إضافة إلى دراسة المسار التاريخي للعالم العربي منذ نيسان 1945، والوقوف على تأثير هذا المسار في أداء الجامعة، إضافة إلى العيوب البنوية في الجامعة نفسها.

كل ذلك من أجل ألا تتكرر مأساة العالم العربي بجامعته، المأساة التي أخذت تستولد مأساً تأخذ برقاب بعضها البعض. إن ما قاربه الأستاذ بدري نقي الدين من موضوع الجامعة، سيكون بداية المقاربة



الأعضاء المؤسسون

إرهاب استعملت اعتباراً كاتهام سياسي (لا قانوني) من الدول في وصفها ممارسات أعدائها، وبالتالي يفقد مصطلح الإرهاب الوجه القانوني الذي يجعله عاماً بحق ما أفقد الحرب على الإرهاب الشرعية والصدقية. وهنا لا بد من وضع شروط ومعايير لتعريف دولي عام ودائم للإرهاب يتلاءم مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 159/42 الصادر في 7 كانون الأول 1987، الذي يعترف بأن فعالية محاربة الإرهاب يمكن تعزيزها من خلال وضع تعريف للإرهاب الدولي يحض بإجماع عام، يضاف أن القانون الدولي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها ومقاومة الاحتلال الأجنبي. كما تشير إلى أن حق المقاومة في القانون الدولي يكون في حال اللجوء إلى المقاومة كوسيلة لممارسة حق تقرير المصير (أولاً) وفي حال اللجوء إلى المقاومة كوسيلة لإنهاء الاحتلال الأجنبي (ثانياً).

وفي هذا المبحث، يطول الحديث عن تفسيرات كثيرة لأعمال الإرهاب وأشكاله ونطاقه، ولكنه استقر الرأي على أن إرهاب الدولة هو أعلى أشكال الإرهاب، إذ يشمل الاحتلال، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية.

كما أن الأمم المتحدة هي السلطة الوحيدة المخولة بتحديد الإرهاب ومحاربه، وإن قرارات الأمم المتحدة وتوصياتها بخصوص الإرهاب هي ملزمة لكل الدول الأعضاء التي تتصلب بتعديل تشريعاتها الداخلية بما يتلاءم مع المواثيق والاتفاقات الدولية المتعلقة بالإرهاب. وفي هذا السياق، يجب القيام بخطوات لتعزيز المحكمة الجنائية الدولية التي صوتت عليها 139 دولة خلال المؤتمر الذي عقد في روما عام 1998 في رعاية الأمم المتحدة، وذلك من أجل محاكمة المتهمين لارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب والإبادة الجماعية. كما أن المحكمة الجنائية الدولية هي التي تخول سلطة التدخل في شكل وقائي متى اقتضى الأمر.

(6) – في صفة القول:

إن كل ما يقال عن تحالفات واتفاقات دون اتباع قواعد الإجماع العربي الذي يتمثل بمكونات المجتمع المدني العربي كافة، وبالتالي ضرورة وصل جامعة الدول العربية بالمجتمع المدني العربي ومؤسساته على النحو الذي يصبح فيه صوت المجتمع المدني العربي مسوعاً بوضوح وقوة فاعلة داخل أجهزة جامعة الدول العربية، وبالتالي يصبح هذا الصوت رافداً من روافد الرأي والرؤية التي تقود العمل العربي المشترك، ويسهم في تصويب مساراته، والتذكير بنبض الشارع العربي وهواجسه وتطلعاته وأمانته، ومن هنا يمكن إيجاد القوة العربية المشتركة المباركة التي تحل الأفكار الخلاقة والإدرات الواعية الصحية، وبالتالي يستقيم ميثاق الجامعة على قاعدة أن تصبح جامعة الأنظمة في جامعة الشعوب. وإذا لم يصر إلى هذا الانصهار المطلوب بين النظام والمجتمع المدني في كل كيان من الكيانات العربية فلا سبيل إلى الخلاص، وستبقى في الدائمة (الكارثة).

المراجع:

- د. محمد المجذوب، محاضرات في المنظمات الدولية والإقليمية، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية للعام الدراسي 1972_1973.
- د. مجدي حماد، جامعة الدول العربية، مدخل إلى المستقبل، عالم المعرفة، 2007.
- عبير رياض طه، أزمة القانون الدولي العام في النظام العالمي الجديد، دراسة منشورة في جريدة الديار في 23 أيلول 1992.
- مصطفى بسبوني، القوة العربية المشتركة تضي بخطوات سريعة، مقال منشور في جريدة السفير، تاريخ 25 أيار 2015.
- عبير رياض طه، دراسة باللغة الإنكليزية، شروط ومعايير من أجل تعريف دولي عام للإرهاب، منشورة في جريدة النهار بتاريخ 1 آذار 2002.



بدري رفيق تقي الدين

(1) – مدخل:

بعد الحرب العالمية الأولى تقاسم الحلفاء الكيانات العربية في المشرق واستعمروها تحت خديعة الانتداب، وصنق قول الأخطل الصغير: «كنا مع الحلفاء فلما تحقق النصر صرنا بين الغنائم». ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت معظم دول المشرق العربي قد نالت الاستقلال وتخلصت من الاستعمار ظاهرياً بوسائل مختلفة. وإبان العصر الحديث يمكن القول إن الفكرة القومية أخذت تتبلور مع انتشار الأفكار التحررية المناوئة للاستعمار والإقطاع، فمن المفكرين العرب من نادى بالوحدة المرتكزة إلى الدين الإسلامي واللغة العربية والأمانى المشتركة، ومن البعض الآخر من نادى بالقومية السورية الاجتماعية التي تتشكل منها الأمة السورية تأسيساً على فكرة وجود أسس قومية منبثقة وإمكانات اقتصادية هائلة وطاقات بشرية وحضارية عظيمة. يضاف أن فريقاً ثالثاً قد نادى بالقومية العربية المتسمة بالعروبة العثمانية المنحرفة من عامل الدين.

تأسيساً على ما تقدم سارعت بريطانيا إلى استغلال هذه الجذوة القومية بشتى تنوعاتها واتجاهاتها بالدعوة إلى وجوب إرساء اتحاد عربي أو اتحاد للدول العربية، فكانت ولادة الجامعة في شهر آذار عام 1945، فقد انعقد في القاهرة مؤتمر ضم ممثلين عن الدول السبع الأعضاء المؤسسين للجامعة: مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن والسعودية واليمن، وقد أعلن أن 22 آذار من السنة المذكورة تأسيس جامعة الدول العربية، وكانت أغراض هذه الجامعة تختص بما يلي:

والاستعمارية (أولاً) والمحافظة على الأمن العربي بمنع الحروب بين الدول العربية (ثانياً)، ونشر لواء الوثام والتفاهم بينها (ثالثاً)، وتحقيق التعاون بينها وتنسيق خططها في المجالات السياسية ومساعدة الأقطار العربية التي ما زالت ترزح تحت نير الاستعمار على نيل استقلالها (رابعاً)، وتوثيق التعاون والصلا بينها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية وشؤون المواصلات وشؤون الجنسية والجوازات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين (خامساً). وقد قضى ميثاق الجامعة بأن لكل دولة عربية مستقلة الحق في الانضمام إلى الجامعة.

(2) – المبادئ العامة التي تقوم عليها الجامعة: ينضج بصورة لا خلاف عليها أن الجامعة أنشئت وفقاً لأحوال الحكومات العربية ورباطها آنذاك، ومن هذه الروابط التي كانت سائدة في ما بين الحكومات العربية و الدول العربية (الأنظمة) حذر متبادل، وسعي إلى تحقيق مآرب شخصية وتمسك قوي بالسيادة تفوق الرغبة في التعاون، وبالتالي لم تكن النوايا على قدر من التصميم المشترك والتعاون المنتج، وبالتالي فيمكن ذكر أهم المبادئ التي قامت عليها الجامعة وهي:

المساواة التامة بين الأعضاء (الدول)، المحافظة على سيادة الدول الأعضاء. مع الإشارة إلى أنه من مظاهر التثبيت بالسيادة إرساء قاعدة الإجماع لإسكان التزام الأعضاء (الدول) قرارات مجلس الجامعة. كما وإن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء كان من أهم المبادئ التي قامت عليها الجامعة، يضاف أن قاعدة تسوية المنازعات بالطرق السلمية وعدم جواز اللجوء إلى القوة مع وجوب التعاون المتبادل بين الأعضاء في مختلف الميادين والتعاون عند وقوع اعتداء على إحدى الدول. وهنا يقتضي أن نقول بجرأة أن ميثاق الجامعة لم يبد إصراراً على عملية التوحيد التدريجي بين الدول الأعضاء، وإن هذا الميثاق أبقى على قاعدة احترام استقلال تلك الدول وسيادتها. عملاً بما تقدم يمكن التوصل إلى استنتاج مفاده بأن الجامعة قد نشأت على أسس من الروابط والعلاقات الدولية العربية والسعي إلى التحديث والتطوير وليس من تطوير أو تحديث لظاهرة الدولة ذاتها وصولاً إلى الدولة العربية الواحدة، وبالتالي فإنه مع غياب المنحى القانوني للعمل الوحدوي يكون التقدم بتنظيم إقليمي نحو الوحدة على غرار السوق الأوروبية المشتركة، إنما يوجب تنسيقاً متتابعاً منظمًا مستمراً كما يتطلب رؤى تاريخية وإرادة سياسية حازمة وهذا لم يكن تلاها من اتفاقات؛ فإن اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957 وقرار مجلس الوحدة الاقتصادية لعام 1964 بإنشاء السوق العربية المشتركة إضافة إلى مقررات قمة عمان الاقتصادية عام 1980. ونشير هنا إلى أن جميع الجهود المبدولة في مجال التعاون الاقتصادي قد حققت بعض النجاحات، هذا من جهة. أما من جهة الأمن القومي العربي وما استتبعه من حراك عسكري، فيمكن وضعه في خانة تخلف الأنظمة التي ارتدت بخبيثتها على منظومة الجامعة العربية إرباكاً وتراجيحاً وارتهاناً.

(3) – في التعاون الأمني - العسكري والاقتصادي بين الدول العربية:

إن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي تم التوصل إليها عام 1950 هي بمثابة ذروة الاتفاقات والمعاهدات الموقعة من الناحية النظرية، والسؤال الكبير الذي يتبادر للذهن هو إلى أين وصلت هذه المعاهدة وما تلاها من اتفاقات؛ فإن اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957 وقرار مجلس الوحدة الاقتصادية لعام 1964 بإنشاء السوق العربية المشتركة إضافة إلى مقررات قمة عمان الاقتصادية عام 1980. ونشير هنا إلى أن جميع الجهود المبدولة في مجال التعاون الاقتصادي قد حققت بعض النجاحات، هذا من جهة. أما من جهة الأمن القومي العربي وما استتبعه من حراك عسكري، فيمكن وضعه في خانة تخلف الأنظمة التي ارتدت بخبيثتها على منظومة الجامعة العربية إرباكاً وتراجيحاً وارتهاناً.

ومن يقرأ بدقة ويتمعن بمراحل التعاون الأمني العسكري في ما بين الدول العربية إزاء النزاعات التي حصلت ابتداءً من حرب فلسطين (1948)، والصراع العراقي الكويتي (1961)، والقيادة المشتركة (1967)، وحرب تشرين (1973)، وعاصفة الصحراء (1991) يفهم جيداً أن جامعة الدول العربية هي جامعة أنظمة وليست جامعة شعوب، وأن الوطن العربي فقد الإحساس بهويته وتملكته نزعات القبائل المتحاربة، وقد ضاع منه جامعته المشتركة وهدفه المشترك

ومواقفه المشتركة. والجدير ذكره أن التغييرات التي أثرت في المسألة الفلسطينية كونها القضية المحورية في النظام العربي، وأن تاريخ هذه القضية قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بصعود إيديولوجية القومية العربية، إذ إن تلك الإيديولوجية تقوم على أن الصراع مع «إسرائيل» هو صراع وجود وليس صراع حدود وبالتالي استحالة التوافق بين الصهيونية والقومية العربية. فالسؤال: فما هو مصير ذلك المنطق بعد أن دخل الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في مفاوضات منفصلة وسرية مع «إسرائيل» بعد أن كان قد اعترف بحقها في الوجود علناً؟

وتبقى المقاومة – إن في فلسطين وإن في الوطن العربي وتحديداً حزب الله في لبنان والأحزاب العلمانية الثورية (كالحزب السوري القومي الاجتماعي والأحزاب اليسارية) – هي الرافعة الأولى والأخيرة التي تعمل وتسعى على صيانة استقلال الدول العربية من الإطعام العدوانية والحروب بين الدول العربية (ثانياً)، ونشر لواء الوثام والتفاهم بينها (ثالثاً)، وتحقيق التعاون بينها وتنسيق خططها في المجالات السياسية ومساعدة الأقطار العربية التي ما زالت ترزح تحت نير الاستعمار على نيل استقلالها (رابعاً)، وتوثيق التعاون والصلا بينها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية وشؤون المواصلات وشؤون الجنسية والجوازات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين (خامساً). وقد قضى ميثاق الجامعة بأن لكل دولة عربية مستقلة الحق في الانضمام إلى الجامعة.

(2) – المبادئ العامة التي تقوم عليها الجامعة: ينضج بصورة لا خلاف عليها أن الجامعة أنشئت وفقاً لأحوال الحكومات العربية ورباطها آنذاك، ومن هذه الروابط التي كانت سائدة في ما بين الحكومات العربية و الدول العربية (الأنظمة) حذر متبادل، وسعي إلى تحقيق مآرب شخصية وتمسك قوي بالسيادة تفوق الرغبة في التعاون، وبالتالي لم تكن النوايا على قدر من التصميم المشترك والتعاون المنتج، وبالتالي فيمكن ذكر أهم المبادئ التي قامت عليها الجامعة وهي:

المساواة التامة بين الأعضاء (الدول)، المحافظة على سيادة الدول الأعضاء. مع الإشارة إلى أنه من مظاهر التثبيت بالسيادة إرساء قاعدة الإجماع لإسكان التزام الأعضاء (الدول) قرارات مجلس الجامعة. كما وإن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء كان من أهم المبادئ التي قامت عليها الجامعة، يضاف أن قاعدة تسوية المنازعات بالطرق السلمية وعدم جواز اللجوء إلى القوة مع وجوب التعاون المتبادل بين الأعضاء في مختلف الميادين والتعاون عند وقوع اعتداء على إحدى الدول. وهنا يقتضي أن نقول بجرأة أن ميثاق الجامعة لم يبد إصراراً على عملية التوحيد التدريجي بين الدول الأعضاء، وإن هذا الميثاق أبقى على قاعدة احترام استقلال تلك الدول وسيادتها. عملاً بما تقدم يمكن التوصل إلى استنتاج مفاده بأن الجامعة قد نشأت على أسس من الروابط والعلاقات الدولية العربية والسعي إلى التحديث والتطوير وليس من تطوير أو تحديث لظاهرة الدولة ذاتها وصولاً إلى الدولة العربية الواحدة، وبالتالي فإنه مع غياب المنحى القانوني للعمل الوحدوي يكون التقدم بتنظيم إقليمي نحو الوحدة على غرار السوق الأوروبية المشتركة، إنما يوجب تنسيقاً متتابعاً منظمًا مستمراً كما يتطلب رؤى تاريخية وإرادة سياسية حازمة وهذا لم يكن تلاها من اتفاقات؛ فإن اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957 وقرار مجلس الوحدة الاقتصادية لعام 1964 بإنشاء السوق العربية المشتركة إضافة إلى مقررات قمة عمان الاقتصادية عام 1980. ونشير هنا إلى أن جميع الجهود المبدولة في مجال التعاون الاقتصادي قد حققت بعض النجاحات، هذا من جهة. أما من جهة الأمن القومي العربي وما استتبعه من حراك عسكري، فيمكن وضعه في خانة تخلف الأنظمة التي ارتدت بخبيثتها على منظومة الجامعة العربية إرباكاً وتراجيحاً وارتهاناً.

ومن يقرأ بدقة ويتمعن بمراحل التعاون الأمني العسكري في ما بين الدول العربية إزاء النزاعات التي حصلت ابتداءً من حرب فلسطين (1948)، والصراع العراقي الكويتي (1961)، والقيادة المشتركة (1967)، وحرب تشرين (1973)، وعاصفة الصحراء (1991) يفهم جيداً أن جامعة الدول العربية هي جامعة أنظمة وليست جامعة شعوب، وأن الوطن العربي فقد الإحساس بهويته وتملكته نزعات القبائل المتحاربة، وقد ضاع منه جامعته المشتركة وهدفه المشترك

قاعدة اعتبار «إسرائيل» هي المغنصبة لأرض فلسطين ولا بد من مواجهتها وإعادة الحق للسليب.

(4) – في الدعوة إلى صيانة الأمن القومي العربي ومكافحة الإرهاب:

في شهر شباط 2015، دعا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى إيجاد قوة عربية مشتركة، ومن ثم حصل مؤتمر القمة العربية في شرم الشيخ بناءً على دعوة السيسي، وقد انتهى الاجتماع بقيادة الجيوش العربية (رؤساء أركان الدول الأعضاء في الجامعة العربية) ما عدا سورية التي علقت عضويتها والجزائر التي تمثلت على مستوى مندوبها الدائم. وقد كان ما يسمى بتشكيل القوة العربية المشتركة بذريعة صيانة الأمن القومي العربي ومكافحة الإرهاب، واعتبر الأمين العام لجامعة الدول العربية أن تشكيل القوة المشتركة يشكل إنجازاً مهماً في تاريخ الجامعة. وحصل نتيجة ذلك تحالف عسكري بين مصر والسعودية والإمارات والأردن

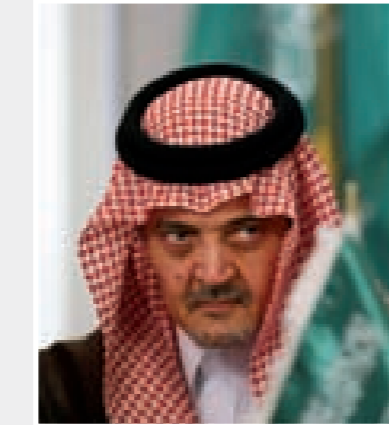


مقعد سورية فارغاً خلال اجتماعات الجامعة

قاعدة اعتبار «إسرائيل» هي المغنصبة لأرض فلسطين ولا بد من مواجهتها وإعادة الحق للسليب.

(4) – في الدعوة إلى صيانة الأمن القومي العربي ومكافحة الإرهاب:

في شهر شباط 2015، دعا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى إيجاد قوة عربية مشتركة، ومن ثم حصل مؤتمر القمة العربية في شرم الشيخ بناءً على دعوة السيسي، وقد انتهى الاجتماع بقيادة الجيوش العربية (رؤساء أركان الدول الأعضاء في الجامعة العربية) ما عدا سورية التي علقت عضويتها والجزائر التي تمثلت على مستوى مندوبها الدائم. وقد كان ما يسمى بتشكيل القوة العربية المشتركة بذريعة صيانة الأمن القومي العربي ومكافحة الإرهاب، واعتبر الأمين العام لجامعة الدول العربية أن تشكيل القوة المشتركة يشكل إنجازاً مهماً في تاريخ الجامعة. وحصل نتيجة ذلك تحالف عسكري بين مصر والسعودية والإمارات والأردن



سعود الفيصل



حمد بن جاسم



نبيل العربي



الأمين العام الأول عبد الرحمن عزام باشا